

الجلسة: الثالثة : تنويع الاقتصاد الخليجي

أسم المتحدث: أ. د. مهدي بن معيض السلطان

الجهة: جامعة الملك سعود – الرياض- المملكة العربية السعودية

ملخص ورقة العمل:

التكامل الاقتصادي في مجال الزراعة أحد أهم القضايا التي تشغل بال المختصين في محاولة منهم للاكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية، والحد من الانفاق في استيراد المنتجات الزراعية التي تحمل الدول عامة ودول الخليج خاصة تكاليف باهظة، حتى يمكنها توفير احتياجاتها الزراعية. ونظراً لإنفاق ملايين الدولارات دون الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي المحقق للأمن الغذائي بالرغم من ان بعض دول الخليج نجحت مؤخراً في اتباع سياسة زراعية حديثة استطاعت من خلالها تحقيق نوع من التقدم في إنتاج بعض المحاصيل الاستراتيجية، ستناول هذه الورقة عرض لأهمية القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي وكذلك التطرق لخصائص دول الخليج وكيفية تلبية احتياجاتها الغذائية المختلفة بتوطين واستخدام التقنيات الزراعية الحديثة التي لها القدرة على توفير كميات كبيرة وكافية من جميع المحاصيل الغذائية بصورة آمنة وبأقل تكلفة. وتتطرق الورقة لأهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في المنطقة مع اقتراح الحلول الممكنة لتلك التحديات وأفضل السبل العلمية للتغلب عليها ومن ذلك التركيز على التكنولوجيا الزراعية الحديثة وتبنيها. ثم تطرقت الورقة لتحليل الوضع الراهن للقطاع الزراعي بدول الخليج ومن ثم استخدام تحليل SWOT لعرض نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (المخاطر) مع الإشارة إلى أهمية التنمية المستدامة وطرق تبنيها ، ثم اختتمت الورقة بمجموعة من التوصيات المقترحة التي ستساهم في تحقيق النمو المستدام للقطاع الزراعي بدول الخليج.

١. الاهتمام بموضوع الأمن الغذائي بتوفير مخزون استراتيجي من جميع السلع الغذائية الاستراتيجية لمدة ٦-٩ أشهر لتفادي الارتفاعات المفاجئة للأسعار.
٢. انشاء هيئة خليجية تهتم بالقطاع الزراعي أو إدارة مختصة في الامانة العامة لدول المجلس تهتم بالقطاع.
٣. زيادة الاستثمار في مجال البحوث والدراسات التطبيقية في مجال الغذاء والماء والتقنيات الزراعية الحديثة.
٤. تبني التكنولوجيا الحديثة في إدارة القطاع الزراعي مثل نظم المعلومات الجغرافية GIS ونظام تحديد المواقع GPS والعمل على توطين تقنيات الزراعة الحديثة Precision Farming
٥. انشاء المجمعات الصناعية- الزراعية المتكاملة على أسس تقنية واقتصادية سليمة وخصخصتها .
٦. منح حوافز وتشجيع الاستثمار في المناطق الواعدة في الصحراء لانتاج الاعلاف وتربية الحيوان وتشجيع الاستثمار للاغراض الزراعية الاخرى في حافات الصحراء.
٧. تكثيف الاستثمار الحكومي في مشاريع البنى التحتية وصوامع الغلال واستصلاح الأراضي الزراعية بأسلوب المشروع المتكامل.
٨. إعداد دراسة استراتيجية لموارد المياه و الأراضي بدول المجلس لمختلف القطاعات المستفيدة و المستهلكة ومنها الزراعة و الكهرباء ،النقل، الشرب،المياه الصحية ،الاحتياجات الصناعية وغيرها.
٩. الاهتمام والتركيز على سلامة الغذاء من الملوثات والمواد المعدلة وراثياً
١٠. تطبيق الدورة الزراعية وضمان تنفيذها من خلال عمليات النوعية بأهميتها والحاجة لها لتحسين الأراضي الزراعية وتوفير الأعلاف للثروة الحيوانية
١١. تطبيق اساليب الاداره المتكامله للموارد المائيه وبالتنسيق مع جميع الجهات المسؤوله لتحقيق الاستخدام الامثل لموارد المياه و الحفاظ عليها ومنها معالجه مياه الصرف الصحي و الصناعي وعدم رميها في الانهار قبل المعالجه ودراسه امكانيه اعاده استخدامها.
١٢. دعم و تفعيل انشطه الارشاد الزراعي في مجال استخدامات الموارد المائيه و الاراضي وذلك من خلال التوسع في البرامج الارشاديه لنوعيه مستخدميه المياه بأهميه ترشيد المياه واستخدامها الامثل وبمشاركه الوزارات المعنيه.
١٣. مراعاة محدوديه الموارد المائيه في عمليه وضع السياسات الزراعيه المستقبليه بأستخدام بدائل ترشيد الاتسهلاك كتوسيع تجربه تطبيق اساليب الري الحديثه والتشجيع على زراعه المحاصيل البديله الاقل استهلاكاً للمياه والمقاومه للملوحه والجفاف.
١٤. انشاء بنك معلومات في مجال اداره المياه والري للاستفاده منه في عمليات التخطيط واداره الطلب على المياه لمختلف الاغراض وتطوير اجهزه قياس التصارييف والمناسيب ووسائل جمع المعلومات الهيدرولوجيه والمناخيه .
١٥. الاستمرار في صيانة وحل مشاكل السدود والخزانات الوطنيه الحاليه من اجل التشغيل الامثل للموارد المائيه وكذلك التوسع في انشاء سدود جديده لخزن كميات من المياه في المناطق الملائمه.
١٦. تأسيس مشروع خليجي يتعامل مع دراسه التغيرات المناخيه العالميه وتأثيرها على الأمن الغذائي والمائي بدول الخليج.

١٧. تحسين البنية الأساسية للأسواق وتشجيع الاستثمار في أسواق الجملة النموذجية وإنشاء الجمعيات التعاونية
١٨. المحافظة على التنوع البيولوجي وزيادة مرونة نظم الإنتاج الغذائي تجاه التحديات التي يشكلها تغير المناخ وتوسيع أعداد المحميات الطبيعية والمحافظة على القائمة منها
١٩. الاستفادة من الميزة النسبية والتخصص في المناطق الزراعية بدلا من التنوع الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات الإنتاج للمحاصيل التي تزرع في مناطق ليست مناسبة لها .
٢٠. الاهتمام باستخدام أساليب الزراعة الحديثة مثل الزراعة العضوية والزراعة بدون تربة والتي تعمل على التغلب على مشكلتي التلوث والملوحة.
٢١. التوسع بمشاريع زيادة إنتاج البذور الزراعية المصدقة للأصناف المعتمدة في زراعة المحاصيل الرئيسية في البلد بما يكفي حاجة الخطة الزراعية .
٢٢. إنشاء بنك لحفظ الأصول الوراثية النباتية والحيوانية.
٢٣. الاهتمام بإعداد جيل وطني فني وإداري عالي التأهيل للمساهمة في إدارة وتوطين التقنيات الزراعية الحديثة.
٢٤. إعداد خطة استراتيجية متكاملة قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى للقطاع الزراعي في دول الخليج باستخدام التحليل الرباعي.